



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

التعليم ودوره في الحد من العمالة غير الرسمية في الأردن

كانون الثاني 2025



المعرفة
قوة



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة. وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376

لتقييم الدراسة



يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميهِ للاستفادة منه والاقْتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

1. المقدمة:

في عام 2015، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة 17 هدفًا طموحًا؛ لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بحلول عام 2030، ويبرز من بين هذه الأهداف الهدف الثامن "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، الذي يدعو إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع.

وينص الهدف الفرعي (3-8) ضمن "العمل اللائق ونمو الاقتصاد" على "تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية، التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائقة، وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، مع تشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم نموها، بما يشمل الوصول إلى الخدمات المالية". ويُقاس التقدم في هذا الهدف من خلال المؤشر (1-3-8)، الذي يركز على "نسبة العمالة غير الرسمية إلى إجمالي العمالة، حسب القطاع والجنس".

هذا، وقد عرّفت منظمة العمل الدولية مصطلح "العمل غير الرسمي/ غير المنظم" بأنه "ترتيبات العمل التي لا تخضع إلى تشريعات العمل الوطنية بموجب القانون، أو ضريبة الدخل، أو تتمتع بالحماية الاجتماعية، أو ضمانات التوظيف الأخرى". فيما أشارت الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025 في الأردن إلى أن العمالة غير المنظمة هي "العمالة غير المنتسبة إلى الضمان الاجتماعي".

وتمثل العمالة غير الرسمية تحديًا كبيرًا؛ فهي ترتبط بارتفاع معدلات الفقر، والافتقار إلى العمل اللائق، وضعف الحماية الاجتماعية، وانخفاض الإنتاجية. ولهذا، فإن التحوّل إلى العمل الرسمي (المنظم) هو خطوة ضرورية لتحسين الظروف المعيشية، وتعزيز النمو الاقتصادي، والحماية الاجتماعية.

وقد أشارت "رؤية التحديث الاقتصادي"، إلى أن تحقيق الهدف الاستراتيجي "توفير فرص عمل" سيتم من خلال خمس غايات هي "خفض معدل البطالة، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، وتنظيم العمالة غير المنظمة، ومضاعفة نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل، وزيادة فرص التوظيف المتاحة في القطاع الخاص".

وفي ذات السياق، يركّز منتدى الاستراتيجيات الأردني في تقرير "المعرفة قوة" هذا على دور التعليم في الحد من القطاع غير الرسمي (غير المنظم) من خلال تقديم بعض الملحوظات والإحصاءات حول:

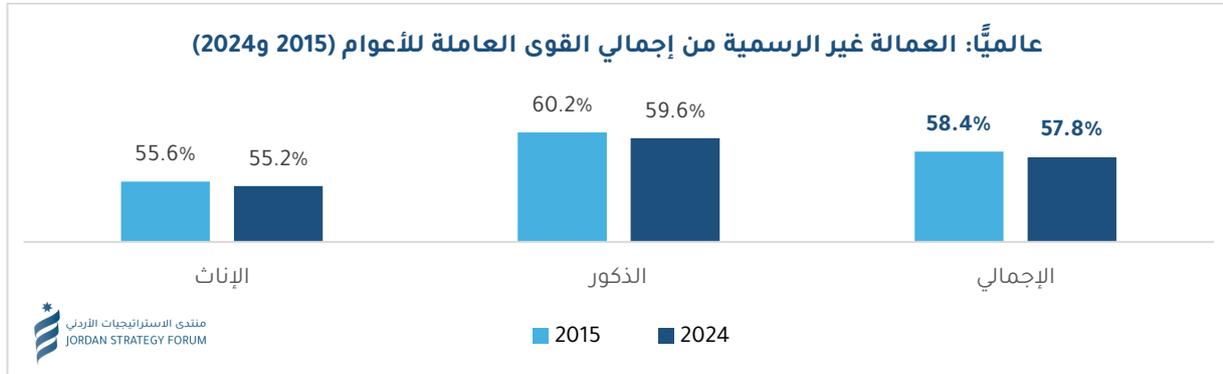
- العمالة غير الرسمية في الأردن مقارنة ببعض الدول الأخرى.
- مستوى التعليم وعلاقته بالعمالة غير الرسمية في الأردن
- أهم الاستنتاجات للحد من العمل غير الرسمي/ المنظم في الأردن.

2. العمالة غير الرسمية: إحصاءات عالمية وإقليمية ومحلية

يستهدف هذا القسم تسليط الضوء على بعض الملحوظات والإحصاءات المتعلقة بالعمالة غير الرسمية على المستويين: العالمي والإقليمي، ومقارنتها مع الواقع المحلي، وفق أرقام منظمة العمل الدولية.

العمالة غير الرسمية عالمياً:

- بشكل عام، تُعدّ نسبة العمالة غير الرسمية على المستوى العالمي مرتفعة، كما أن التقدم خلال السنوات العشر الماضية في مجال "التحوّل نحو طابع العمل الرسمي/ المنظم" يُعدّ مخيّباً للآمال؛ إذ شهدت نسبة العمالة غير الرسمية انخفاضاً طفيفاً من 58.4% (من إجمالي العمالة) في عام 2015، إلى 57.8% فقط في عام 2024.
- وبطبيعة الحال، فقد انخفضت نسب العمالة غير الرسمية بين الإناث والذكور عالمياً بشكل طفيف. إذ انخفضت النسبة بين الإناث من 55.6% (من إجمالي العمالة من الإناث) في عام 2015، إلى 55.2% في عام 2024. بينما انخفضت النسبة بين الذكور من 60.2%، إلى 59.6% خلال الفترة نفسها.



العمالة غير الرسمية في الأردن:

- ارتفعت نسبة العمالة غير الرسمية في الأردن من 44.7% (من إجمالي العمالة) في عام 2017، إلى 53.2% في عام 2022، وفق إحصائيات منظمة العمل الدولية.
- وعلى مستوى الجنس، فقد تراجعت العمالة غير الرسمية للإناث بشكل طفيف من 35.6% في عام 2017، إلى 33.3% في عام 2022. بينما ارتفعت النسبة بين الذكور بشكل كبير، وبنحو 10 نقاط مئوية.



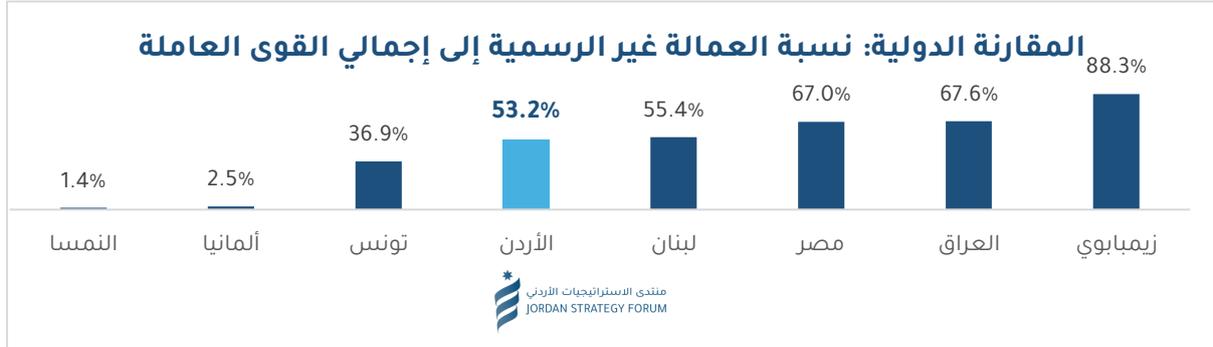
المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، 2024

- انخفض عدد الإناث العاملات بشكل غير رسمي/ غير منظم في الأردن من 138.6 ألفاً في عام 2017، إلى 123.6 ألفاً في عام 2022. في المقابل فقد ارتفع عدد الذكور من العمالة غير الرسمية من 809.4 آلاف إلى 1,194.8 ألفاً خلال الفترة نفسها.



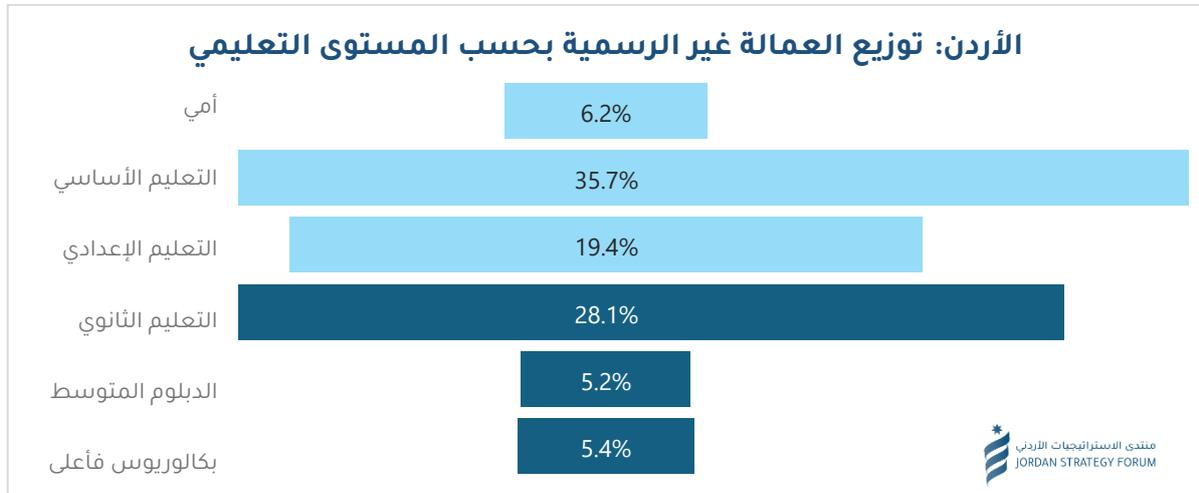
المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، 2024

- وعند مقارنة هذه النسب مع الدول الأخرى، نجد أن نسبة العمالة غير الرسمية في الأردن منخفضة مقارنة ببعض الدول العربية مثل مصر والعراق، ولكنها مرتفعة جدًا بالمقارنة مع دول أخرى كالنمسا وألمانيا.

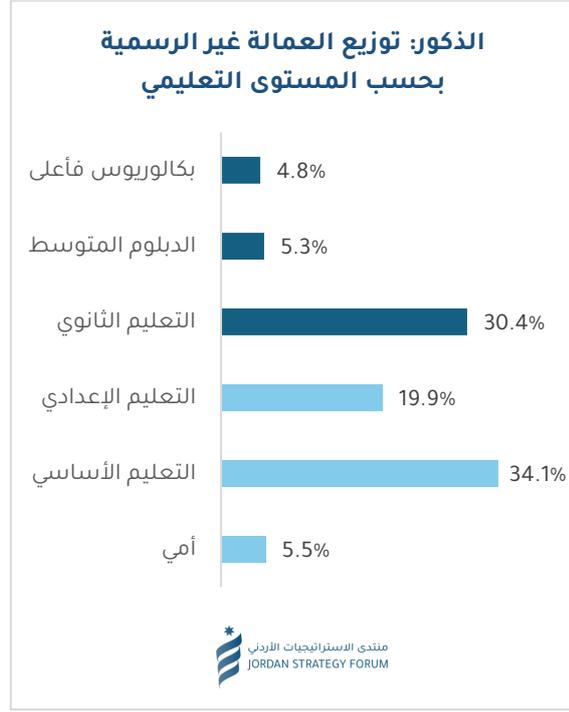
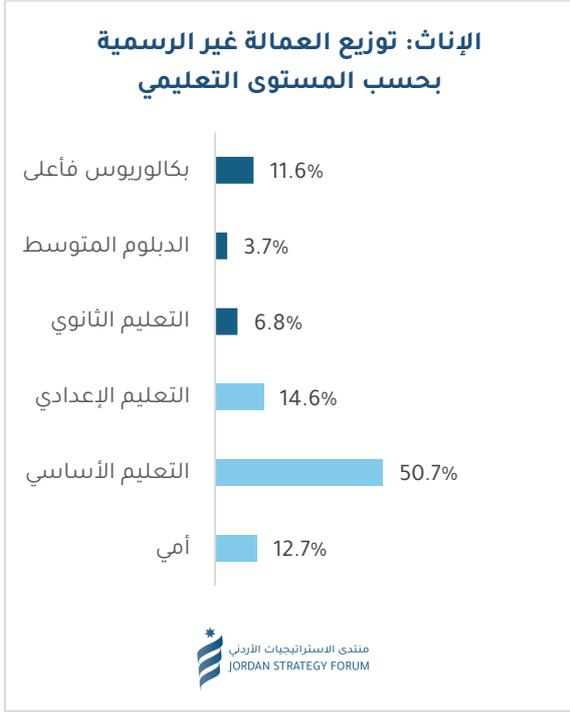


3. مستوى التعليم وعلاقته بالعمالة غير الرسمية في الأردن:

- وبالنظر إلى المستوى التعليمي، نجد أن نسبة (61.3%) من إجمالي العمالة غير الرسمية هم دون التعليم الثانوي.

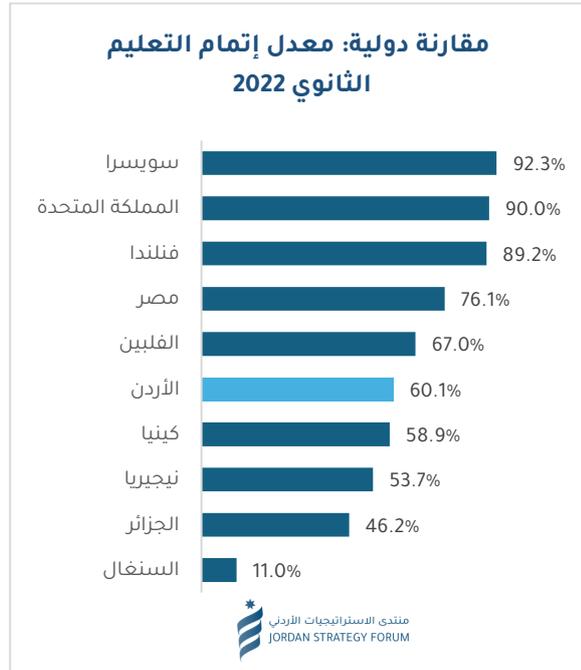


- فيما يلاحظ أن 78% من إجمالي العمالة غير الرسمية للإناث هنّ دون التعليم الثانوي. أما الذكور فقد بلغت هذه النسبة 59.5%.



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، 2024

علمًا بأن نسبة إتمام التعليم الثانوي في الأردن، قد ارتفعت من 47.4% في عام 1990، إلى 60.1% في عام 2022، إلا أنّ هذا المعدل أقل بكثير مما هو عليه في سويسرا، والمملكة المتحدة، وفنلندا، ومصر.



المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية، 2024

وفي سياق متصل مع الملحوظات السابقة حول العمالة غير الرسمية، من اللافت للنظر أن معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي في الأردن يُعد منخفضاً نسبياً بالمقارنة مع العديد من الدول العربية، ومنخفضاً جداً بالمقارنة مع اقتصادات الدول المتقدمة. علماً بأن هذا المعدل يمثل إجمالي عدد الملتحقين بالتعليم العالي، بغض النظر عن العمر، إلى عدد السكان في الفئة العمرية المرتبطة بالتعليم العالي الرسمي، وبما يشمل الجامعات الحكومية والخاصة، والكليات، ومعاهد التدريب الفني، والمدارس المهنية. وبمعنى آخر، يساوي معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي (بغض النظر عن العمر) في الأردن 33.1% فقط نسبة إلى إجمالي السكان الذين ينتمون إلى الفئة العمرية المتوقعة التحاقها بالتعليم العالي.



المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2024

4. أبرز الاستنتاجات:

نستخلص من الحقائق المذكورة أعلاه، أن نسب العمل غير الرسمي ترتفع بشكل عام بانخفاض مستويات التعليم. ولمواجهة تحدي العمالة غير الرسمية، **تقوم الحكومات غالباً بإعادة النظر في سياساتها المتعلقة بـ(النظام الضريبي، ومساهمات الضمان الاجتماعي، وقانون العمل، والحماية الاجتماعية، وإجراءات تسجيل الشركات، وحتى تعزيز الشمول المالي).** بالإضافة إلى التركيز على الاستثمار في التعليم الجيد، والعدل، والتمتع للجميع على مختلف المستويات، ومنع التسرب من المدارس، وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم العالي.

وعليه، **لا بد من التركيز على جودة التعليم لبناء رأس المال البشري المتمكن؛** فهو الركيزة الأساسية للحد من الطابع غير الرسمي في سوق العمل، إذ يلاحظ أن العمال غير الرسميين يتسمون عادةً بمهارات أقل، ورواتب أدنى مقارنة بالعمال الرسميين. وفي حال تطوير قدرات ومهارات وثقة الفئات الأكثر ضعفاً (العمالة غير الرسمية)، سيكون من السهل إدماجهم في سوق العمل الرسمي، مما يعزز من زيادة الإنتاجية، وتحقيق النمو الاقتصادي العادل والمستدام.

ختاماً، هناك حاجة إلى **زيادة معدلات إتمام التعليم الثانوي ومعدلات الالتحاق بالتعليم العالي للأردنيين،** إلى جانب **تطوير مهاراتهم بما يتوافق مع العصر الرقمي الحالي، من خلال تعزيز قدراتهم على التفكير النقدي، والإبداع، والعمل التعاوني، وحل المشكلات.** وتُمثل هذه الجهود مساراً فعّالاً للحد من العمالة غير الرسمية وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة



www.jsf.org

www.jsf.org  /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan